الصباح الاقتصادية
12
العدد 2639 - السنة التاسعة
الإثنين 13 ربيع الأول 1438 - الموافق 12 ديسمبر 2016
Monday 12 December 2016 - No.2639 - 9th Year

11 دولة خارج «أوبك» تقرر خفض إنتاجها إلى 558 ألف برميل يومياً

معرفي: القرار يعتبر نقلة نوعية في العلاقات بين المنتجين من داخل وخارج المنظمة

جانب من اعمال الاجتماع الوزاري المشترك للدول المنتجة من داخل وخارج اوبك

■ اتفاق فيينا الجديد سيكون محل متابعة من اللجنة الوزارية المشتركة التي تترأسها الكويت

■ توقعات بتجاوب السوق النفطية خلال الأيام المقبلة بشكل إيجابي نتيجة لقرارات اجتماعي فيينا

■ الفالح: السوق النفطية العالمية ستشهد خلال 2017 استقرارا وتوازنا في المعروض

■ الرمحي: أول اتفاق مشترك منذ عام 2001 لتقييد إنتاج الخام وتخفيف تخمة الإنتاج

اشاد سفير دولة الكويت لدى النمسا وممثلها الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا صادق معرفي بالقرار الذي توصلت اليه الدول المنتجة للنفط من خارج منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) والقاضي بخفض الانتاج بواقع 558 الف برميل يوميا.

جاء ذلك في تصريح للسفير معرفي عقب الاجتماع المشترك للدول المنتجة من داخل وخارج منظمة (أوبك) في فيينا.

وكانت الدول المنتجة للنفط من خارج (اوبك) قد توصلت خلال اجتماعها إلى اتفاق مع المنظمة يقضي بخفض سقف الانتاج بواقع 558 الف برميل يوميا اعتبارا من مطلع يناير المقبل ولمدة ستة أشهر قابلة للتجديد.

ووصف السفير معرفي تعهد الدول المنتجة الـ 11 من خارج المنظمة بخفض سقف انتاجها طوعيا بانه «تاريخي وايجابي» ويمثل نقلة نوعية في العلاقات بين المنتجين من داخل وخارج المنظمة معربا عن اعتقاده القوي بانه سيدعم السوق النفطية العالمية وسيحقق مستويات اسعار عادلة للمنتجين والمستهلكين على السواء.

وذكر ان اتفاق فيينا الجديد سيكون محل متابعة من اللجنة الوزارية المشتركة التي تترأسها دولة الكويت وتضم في عضويتها كلا من الجزائر وفنزويلا اضافة سلطنة عمان وروسيا الاتحادية.

وحول توقعاته لمستقبل السوق النفطية في ظل هذا الاتفاق التاريخي بين الجانبين قال السفير الكويتي ان هذا الاتفاق خلق أجواء ايجابية جدا بين المنتجين من داخل وخارج (اوبك) من شانها ان تشجع على فتح صفحة جديدة من التعاون المثمر والبناء بين الجانبين ليس على المديين القصير والمتوسط فحسب وإنما ايضا على المدى البعيد.

واضاف ان الدلائل الأولية بعد هذا الاتفاق التاريخي تبعث على التفاؤل بان ترتفع وتيرة التعاون والتنسيق على المدى المنظور بين المنتجين من داخل وخارج (أوبك) بما يعيد التوازن ويحقق الاستقرار في السوق النفطية العالمية متوقعا ان تتجاوب السوق النفطية خلال الايام القليلة المقبلة بشكل ايجابي نتيجة لقرارات اجتماعي فيينا.

وكشف السفير الكويتي عن ان الاجتماع الوزاري المشترك قرر ايضا اضافة روسيا وسلطنة عمان الى اللجنة الوزارية التي شكلتها المنظمة في اجتماعها الوزاري نهاية الشهر الماضي والخاصة بمتابعة تنفيذ الاتفاق برئاسة دولة الكويت مؤكدا اهمية هذه اللجنة التي من المقرر ان تجتمع في اقرب فرصة لبحث مسائل تتصل بتنفيذ الاتفاق وذلك برئاسة وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق.

كما ثمن السفير الكويتي مساهمة روسيا العالمية في تنفيذ الاتفاق والتزامها بخفض سقف انتاجها بواقع 300 الف برميل يوميا مشيرا الى ان موسكو بهذا الالتزام اثبتت حرصها على تحقيق سوق متوازنة وبلوغ اسعار عادلة باعتبار ان ذلك يخدم مصلحة الجميع.

كما اكد السفير معرفي في تصريحه حرص دول (اوبك) والتزامها التام بخفض انتاجها بواقع مليون و 200 الف برميل يوميا موزعة على الدول الاعضاء طبقا لحصصها من الانتاج في السوق مؤكدا بهذا الخصوص ان دولة الكويت ملتزمة بدورها بالنسبة الذي تم الاتفاق على خفضها.

وثمن السفير الكويتي دور رئيس (اوبك) وزير الطاقة القطري محمد بن صالح ساده «الذي كانت فترة رئاسته حافلة بالإنجازات خلال عام 2016» مشيرا الى «ان الاتفاقين الخاصين بخفض الانتاج كانا ثمرة جهود حثيثة قامت بها الرئاسة القطرية بالتعاون مع الامين العام الجديد للمنظمة محمد باركيندو».

كما اشاد بتولي وزير الطاقة السعودي خالد الفالح رئاسة المنظمة اعتبارا من مطلع شهر يناير المقبل معتبرا ان المملكة بما تمثله من ثقل سياسي واقتصادي وكدولة رائدة داخل المنظمة وكاكبر منتج في (اوبك) ستساهم بدورها في ترسيخ الاستقرار الذي تحقق خلال الفترة الاخيرة وبما يحقق الهدف المنشود في تحقيق التوازن المطلوب في السوق العالمية على المديين المتوسط والبعيد.

وكانت الدول الأعضاء في (اوبك) قد توصلت في ختام اجتماعها الوزاري في فيينا في 30 نوفمبر الماضي الى اتفاق يقضي بخفض سقف الانتاج بمقدار 1ر2 مليون برميل يوميا اعتبارا من مطلع العام المقبل.

وسيكون سقف انتاج المنظمة وفق الخفض الجديد عند معدل 32ر5 مليون برميل يوميا بهدف دعم الاسعار التي تراجعت بسبب وجود كميات كبيرة من الخام في السوق العالمية النفطية.

خالد الفالح

اشاد وزير الطاقة والنفط السعودي خالد الفالح بالقرار الذي توصلت اليه الدول المنتجة للنفط من خارج منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) والقاضي بخفض الانتاج واصفا الاتفاق بانه «تاريخي بكل المقاييس».

جاء ذلك في تصريح ادلى به الوزير السعودي عقب انتهاء المؤتمر الوزاري المشترك بين المنتجين من داخل وخارج (أوبك).

وكانت الدول المنتجة للنفط من خارج (اوبك) قد توصلت إلى اتفاق مع المنظمة يقضي بخفض سقف الانتاج بمقدار 1ر2 مليون برميل يوميا اعتبارا من مطلع المقبل ولمدة ستة أشهر قابلة للتجديد.

وسيكون سقف انتاج المنظمة وفق الخفض الجديد عند معدل 32ر5 مليون برميل يوميا بهدف دعم الاسعار التي تراجعت بسبب وجود كميات كبيرة من الخام في السوق العالمية النفطية.

وقال الوزير الفالح الذي ستتسلم بلاده الرئاسة الدورية للمنظمة اعتبارا من مطلع العام المقبل ان الوزراء توصلوا الى هذا الاتفاق التاريخي بفضل الروح السائدة داخل المنظمة والتي غلب عليها الطرح الموضوعي حيث ادرك الجميع ان المصلحة العامة فوق كل اعتبار.

واضاف ان المنظمة بعد تبينها اعلانين هامين خلال الفترة الاخيرة من خلال اعلان دول المنظمة خفض الانتاج بواقع مليون و 200 الف برميل يوميا واعلان الدول من خارج المنظمة خفض الانتاج بواقع 558 الف برميل يوميا كل ذلك سيجعل المنظمة تغير أسلوب عملها وتدشن مرحلة تاريخية جديدة.

واعرب الفالح عن تفاؤله الكبير بان تشهد السوق النفطية العالمية خلال عام 2017 استقرارا وتوازنا في المعروض بحيث تكون سنة خير على الجميع.

وحول اولوياته كرئيس جديد للمنظمة خلال 2017 وابرز القرارات التي يستعد لاتخاذها قال وزير الطاقة السعودي ان العامل الاساسي الذي سيكون محور استراتيجيته خلال فترة تراسه هو تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في 2016 خاصة وان السوق مازالت في حالة تعافي.

واكد ان طبيعة عمله المستقبلي سوف تنطلق من نظرة شاملة لا تقتصر على المديين القصير والمتوسط فحسب وإنما تشمل ايضا المدى البعيد.

وفي هذا الصدد اوضح الوزير الفالح ان مسؤوليات المنظمة خلال المدى القصير تتمثل في تطبيق بنود الاتفاق التاريخي الذي تم التوصل اليه خلال الاجتماعين الاخيرين في فيينا نهاية الشهر الماضي واليوم السبت.

واكد اهمية متابعة اتفاق اليوم مشيرا الى ان ذلك سيساعد المنظمة على تثبيت مصداقيتها داخل السوق بشكل عام معتبرا هذا الهدف من أهم أولوياته خلال فترة ترؤسه للمنظمة.

وفيما يتعلق بالتنسيق المرتقب بين روسيا و(اوبك) خلال المرحلة القادمة قال الفالح ان التنسيق سيتواصل وسنستمر اللقاءات الثنائية بين الجانبين.

واشار الى انه التقى نظيره الروسي خلال الفترة القليلة الماضية اكثر من ست مرات مشددا على اهمية هذه اللقاءات في خلق اجواء من الثقة والتقارب بين الجانبين.

وحول امكانية عقد اجتماعات دورية بين الدول المنتجة للنفط من داخل وخارج (اوبك) في فيينا خلال العام المقبل قال الفالح ان الاجتماع القادم لوزراء نفط (اوبك) سيكون في شهر يونيو المقبل في فيينا لبحث مستويات الانتاج والاسعار «وبالتشاور مع زملائنا الوزراء في المنظمة سندعوا الدول المنتجة من خارج (اوبك) وبالذات الدول الاطراف في اتفاق فيينا للمبرم اليوم الى لقاء جديد لتقييم ادائنا المشترك في تحقيق الاستقرار المطلوب داخل السوق النفطية اضافة الى رسم خطة لباقي السنة على المدى المتوسط».

وردا على سؤال حول امكانية انضمام دول اخرى من خارج المنظمة في المستقبل قال الوزير الفالح ان اتفاق فيينا مع الدول المنتجة للنفط من خارج (اوبك) يبقى مفتوحا ايضا امام دول اخرى ترغب في الالتحاق بهذا الاتفاق التاريخي معلنا ترحيبه كرئيس جديد للمنظمة بكل الدول من خارج المنظمة الراغبة في الانضمام الى اتفاق التعاون المشترك.

وفيما يتعلق بتوقعاته حول مستوى الاسعار خلال المرحلة المقبلة اوضح الفالح ان اتفاق الدول المنتجة للنفط من داخل وخارج (اوبك) يقدر ما يهدف الى تحقيق مستوى اسعار عادلة فان المنظمة لديها قناعة بان من يحدد السعر هي السوق النفطية من خلال إحداث توازن بين العوامل الاساسية لهذه السوق من حيث العرض والطلب.

وردا على سؤال حول انضمام روسيا وسلطنة عمان الى عضوية اللجنة الوزارية التي تراسها دولة الكويت والمعنية بتنفيذ اتفاق الخفض في الانتاج والضمانات الخاصة بعمل اللجنة قال وزير النفط السعودي ان الضمان الاول والاخير هو ان الجميع سيجني ثمرة هذا الاتفاق من خلال الالتزام بما تم الاتفاق عليه مشيرا الى ان الجميع يدرك العواقب السلبية لعدم الالتزام بالاتفاق المبرم بين الجانبين.

وفي هذا الصدد اشار الوزير الفالح الى ان السوق النفطية شهدت تقلبات كبيرة خلال الفترة الاخيرة بسبب وجود فائض في الانتاج لا يتجاوز 2 في المئة مشيرا الى ان كل المنتجين اصبحوا اليوم في نفس القارب وبالتالي فالتزامهم بالاتفاق مسالة ضرورية للجميع.

وخلص الفالح في ختام تصريحه الى القول ان كل الدول بما فيها الدول المستهلكة استوعبت الدرس اليوم مشددا على القول ان مسؤولية استقرار السوق النفطية وتحقيق اسعار عادلة تبقى مشتركة يتحملها جميع المنتجين بدون استثناء.

وكانت الدول الأعضاء في (اوبك) قد توصلت في ختام اجتماعها الوزاري في فيينا في 30 نوفمبر الماضي الى اتفاق يقضي بخفض سقف الانتاج بمقدار 1ر2 مليون برميل يوميا اعتبارا من مطلع العام المقبل.

وكانت المنظمة قد تلقت تعهدات من دول منتجة من خارجها تقضي بخفض انتاجها بواقع 600 الف برميل يوميا.

وسيكون سقف انتاج المنظمة وفق الخفض الجديد عند معدل 32ر5 مليون برميل يوميا بهدف دعم الاسعار التي تراجعت بسبب وجود كميات كبيرة من الخام في السوق العالمية النفطية.

محمد الرمحي

قال وزير النفط والغاز العماني الدكتور محمد الرمحي ان سلطنة عمان ستخفض إنتاج النفط بمعدل 45 الف برميل يوميا وذلك في أعقاب توصل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) إلى اتفاق مع المنتجين المستقلين خارج المنظمة.

وأوضح الرمحي في تصريح صحفي ان ذلك يعد أول اتفاق مشترك منذ عام 2001 لتقييد إنتاج الخام وتخفيف تخمة المعروض في الأسواق من خلال خفض الإنتاج بواقع 562 الف برميل يوميا.

واكد ان سلطنة عمان ستدعم هذا الاتفاق بخفض إنتاجها بنفس النسب المعلن عنها والتي تتراوح بين 3 و4 بالمئة من إجمالي الانتاج اليومي.

وتوصلت (أوبك) إلى هذا الاتفاق بعد استمرار تدني الأسعار على مدار أكثر من عامين وهو الأمر الذي وضع ضغوطا على ميزانيات الكثير من الدول وأثار اضطرابات في بعضها.

ومع توقيع الاتفاق بعد حوالي عام من المداولات داخل (أوبك) وحالة عدم الثقة في رغبة روسيا غير العضو بالمنظمة في المشاركة يتحول تركيز السوق الآن إلى الالتزام بالاتفاق.

مؤشرات البورصة ترتفع تزامنا مع افتتاح الفصل التشريعي الـ15 لمجلس الأمة

«الوطني»: أسواق العالم تترقب قرار المركزي الأمريكي عن أسعار الفائدة

شهدت الجلسة الأولى لبورصة الكويت هذا الأسبوع ارتفاعا بنحو 22 نقطة تزامنا مع افتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الـ15 لمجلس الامة.

ورأى اقتصاديون كويتيون أن الحكومة الكويتية الجديدة عازمة على المضي قدما في حلحلة القضايا الاقتصادية التي ستنعكس حتما على ثاني اهم بورصات المنطقة الخليجية.

وأوضح الاقتصاديون أن بورصة الكويت تمر حاليا بمتغيرات ايجابية اخرى كارتفاع أسعار النفط وارتفاع المؤشرات العامة نتيجة الاغلاقات السنوية.

وقال عضو مجلس الادارة في بنك الكويت الدولي الدكتور حيدر الجمعة إن هناك بعض المؤشرات التي تدل على جدية عمل وزراء الحقائب الاقتصادية في اتخاذ القرارات التي من شانها دعم الشركات المدرجة وغيرها بما يعزز الاقتصاد المحلي.

وأشار الجمعة إلى أن الوقت لايزال مبكرا للحكم على مدى انعكاس تشكيل الحكومة الجديدة وبداية عمل أعضاء مجلس الأمة الجدد على مجريات الأداء داخل بورصة الكويت.

وذكر أن اكتمال السلطتين التشريعية والتنفيذية سيدعم الثقة بين أوساط المتعاملين مما ينعكس ايجابا على المؤشرات لاسيما المتعلقة بالسيولة التي شهدت ارتفاعات لافتة في جلسة امس لتبلغ نحو 17 مليون دينار كويتي.

من جهته قال مستشار مجلس الادارة في شركة (ارزاق كابيتال) صلاح السلطان إن المناخ في بورصة الكويت يدعو للتفاؤل خصوصا اذا ما حصل التوافق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وتوقع السلطان أن يكون الملف الاقتصادي في صدارة جدول اعمال السلطتين خلال الفترة المقبلة والذي يتضمن تنفيذ العديد من المشروعات التنموية التي سيكون لها اثر ايجابي على الشركات المدرجة.

بدوره أعرب عضو مجلس الادارة في شركة (صروح الاستثمارية) سليمان الوقيان عن امله ان تستفيد البورصة من العوامل الايجابية الراهنة بعد ان عادت السيولة الى معدلاتها المرتفعة.

واضاف الوقيان ان التناغم المتوقع بين الحكومة ومجلس الامة يحتاج إلى ترجمة على أرض الواقع من خلال المشروعات التي تنعكس على مدخولات الشركات المدرجة.

وعلى صعيد جلسة امس فقد كان لافتا ارتفاع شهية الشراء نحو الأسهم التشغيلية وسط تركيز على أسهم (وطني) و(زين) و(بيتك) و(اجيليتي).

وشهدت بعض الأسهم متدنية القيمة انتقائية ومضاربات متقطعة من جانب بعض المحافظ المالية فضلا عن عمليات جني أرباح على أسهم شهدت ارتفاعات في جلسات الأسبوع الماضي.

كما شهدت مجريات حركة الأداء العام نشاطا على نحو 58 شركة حققت ارتفاعا مقابل 26 شركة شهدت انخفاضا من اصل 124 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت مكونات مؤشر (كويت 15) على 20ر4 مليون سهم بقيمة نقدية فاقت 9ر9 مليون دينار تمت عبر 548 صفقة نقدية ليخرج المؤشر من تعاملات الجلسة عند مستوى 5ر884 نقطة.

يذكر ان المؤشر السعري للبورصة أقفل أمس مرتفعا 6ر22 نقطة ليبلغ مستوى 7ر5611 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 17ر05 مليون دينار من خلال 183ر3 مليون سهم تمت عبر 3505 صفقات نقدية.

جلسة مجلس الأمة تنعش مؤشرات البورصة

قال بنك الكويت الوطني ان الأسواق العالمية تترقب قرار مجلس الاحتياطي الإتحادي الامريكي (البنك المركزي) المتوقع صدوره الاسبوع الجاري حول اسعار الفائدة وسط تزايد احتمالات رفعها.

واضاف (الكويت الوطني) في تقريره الاسبوعي حول الاسواق العالمية ان الاسواق شهدت ارتباكا كبيرا الاسبوع الماضي نتيجة الاستفتاء الشعبي العام في ايطاليا للتصديق على تعديلات واسعة على الدستور الذي جاء عكس معظم التوقعات.

واوضح ان البنك المركزي الاوروبي زاد من حالة الارباك هذه بإعلانه خفضا قدره 20 مليار يورو في برنامجه لشراء الاصول ليصل الى 60 مليار يورو شهريا بدءا من ابريل المقبل لكنه مدد البرنامج حتى ديسمبر 2017.

وذكر ان ثلاثة من اعضاء (المركزي الامريكي) وهم رئيس مجلس نيويورك ويليام دادلي ورئيس مجلس شيكاغو شارلز إيفانز ورئيس مجلس سانت لويس جيمس بولارد اعلنوا انهم قريبون من تحقيق المعدل المستهدف للتوظيف الكامل والتضخم «الامر الذي لا يدع مجالا للشك بشان ما سيتمخض عنه الاجتماع القادم للجنة الاتحادية للسوق المفتوح».

وحول البيانات الاقتصادية الامريكية قال التقرير ان مؤشر معهد ادارة الانتاج الأميركي لغير التصنيع ارتفع في نوفمبر باكثر مما كان متوقعا نتيجة نشاط قطاع الاعمال والتوظيف في حين سجل العجز التجاري الامريكي في اكتوبر الماضي اكبر زيادة له منذ اكثر عام ونصف العام ما يعكس ان التجارة ستشكل عبئا على النمو في الربع الاخير.

وافاد بان العجز التجاري ازداد من 2ر36 مليار دولار في سبتمبر الماضي الى 6ر42 مليار في اكتوبر مبينا ان ارتفاع الواردات الناتج عن ارتفاع الطلب المحلي اسهم في هذه الزيادة.

ولفت الى ان عدد الوظائف الجديدة لم يتغير كثيرا بعد ان تراجع من 6ر5 مليون إلى 5ر5 مليون في آخر يوم عمل في اكتوبر الماضي مضيفا ان طلبات البطالة تراجعت 10 الاف طلب لتسجل 258 الفا بعد تعديل رقم الاسبوع السابق.

وبين التقرير ان طلبات المصانع الالمانية تشير الى نشاط اقتصادي قوي اذ ازدادت الطلبات في اكتوبر بأسرع وتيرة لها منذ اكثر من سنتين وبلغت نسبة الزيادة حوالي 4ر9 في المئة على اساس شهري.